بالمئة أقلية في بقية المناطق[٨].

ويعيش ٦٧,٥ بالمئة منهم في الريف. فعلى الرغم من مصادرة اراضي الفلاحين من قبل السلطات الاسرائيلية، الا انهم ما زالوا مرتبطين بالارض، ويعمل البعض منهم في المزارع الاسرائيلية كعمال زراعيين، مع العلم بأن العرب كانوا يملكون من الاراضي، عند قيام اسرائيل، ٢٦,٣٢٣,٠٢٠ مليون دونم، واليهود ٦٥٠ الف دونم، أي حوالى ٥,٦ بالمئة فقط، من مجموع مساحة الاراضي، على الرغم من محاولات الحركة الصهيونية المستميتة لشراء الاراضي من العرب في فلسطين. ولكن بعد حرب ١٩٤٨ ومجزرة دير ياسين التي قامت بها عصابات الارغون بزعامة مناحيم بيغن، لأرهاب المواطنين من أجل ترك قراهم ومدنهم، وتدمير ٢٥٠ قرية عربية، صادرت السلطات الاسرائيلية الاراضي العربية؛ كما قامت بالاستيلاء على املاك الدولة من الاراضي؛ وسنت قوانين لمصادرة الاراضي العربية، منها انظمة الطوارىء ومناطق الامن العام في ١٩٤٩، حيث تمت مصادرة اراضي مئات القرى، منها قريتا اقرت وكفر برعم في الجليل، وطرد ٥٠٠ عائلة عربية من القريتين، ولم تتم اعادتهم، على الرغم من قرارات محكمة العدل العليا الاسرائيلية؛ وكذلك قانون املاك الغائبين لعام ١٩٥٠، والذي اعطى سلطات الاحتلال الصلاحية بمصادرة الاراضي العربية التي نزح عنها سكانها، أو طردوا منها، الى خارج الحدود أو الى مناطق قريبة منها؛ والقانون الثالث لمصادرة الاراضي هو قانون الاستيلاء والسيطرة على الاراضي لعام ١٩٥٣، الذي اعطى الصلاحية لأسرائيل في مصادرة الاراضي العربية التي كانت معدة لأهداف حيوية، مثل الاستيطان اليهودي، أو لخدمة الجيش الاسرائيلي[١٠].

الجدول الرقم ٢

الوفيات عند الاطفال العرب واليهود[٩]

(بالنسبة المئوية)

السنة	العرب	اليهود
١٩٦٠	٤٨	٢٧,٢
١٩٦٥	٤٣,٤	٢٢,٧
١٩٧٠	٣٩,١	١٨,٩
١٩٧٤	٣٧	١٩,٢

وأصبح الفلسطينيون، الذين كانوا يمثلون اغلبية السكان في وطنهم، ويملكون أكثر من ٩٤ بالمئة من الاراضي قبل قيام اسرائيل، اقلية في وطنهم، غرباء فيها، محرّم عليهم الاتصال باخوانهم خارج الحدود، يحملون الجنسية الاسرائيلية، ولكنهم يحافظون على هويتهم الفلسطينية وتطلعاتهم وانتماءاتهم القومية والوطنية.

ورفضت السلطات الاسرائيلية اعتبارهم اقلية قومية؛ بل اطلقت عليهم تسميات عنصرية، مثل «الطوائف غير اليهودية» أو «العرب والدروز» أو «الاقليات الدينية». وخضع العرب للحكم العسكري الاسرائيلي حتى العام ١٩٦٦؛ فلم يسمح لهم بالتنقل من قراهم، أو القرى، أو المدن، المجاورة، الا بتصريح من السلطات العسكرية الاسرائيلية. كما فرضت القوانين العنصرية على جميع اوجه حياتهم، الاقتصادية والتعليمية والسياسية.

الاوضاع الاقتصادية للعرب والممارسات العنصرية

يعتبر المجتمع الفلسطيني، في معظمه، مجتمعاً ريفياً يعتمد على الزراعة. لهذا، فلقد دمرت سياسة مصادرة الاراضي من الفلاحين، ووضع العراقيل لزيادة دخلهم، الاقتصاد العربي في اسرائيل. وتحول المزارعون، نتيجة مصادرة الاراضي التي كانوا يملكونها، الى العمل كعمال زراعيين في المزارع الاسرائيلية، أو في القطاعات الاخرى، كالبناء والصناعة والمواصلات، في اسرائيل،